من خلال ترسيخ أسس الحوكمة الرشيدة

الهاشل: «المركزي» عزز أوضاع الجهاز المصرفي والمالي في البلاد ضمن منظومة رقابية متكاملة

الكويت تتمتع بنظام مالي يُعدّ من الأقوى والأكثر أمانًا واستقرارًا على مستوى المنطقة

محمد يوسف الهاشل

تقارير كبريات المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني العالمية أشادت بسياسات "المركزي" الحصيفة

الدرس الأهم الذي تذكرنا به كل الأزمات هو الحاجة الملحة لتنويع مصادر الاقتصاد بعيدًا عن النفط

أكد محافظ بنك الكويت المركزي محمد يوسف الهاشل أن الأزمات تحمل في طياتها دروسًا قيّمة يحسن استخلاصها، وعبرًا بالغة ينبغي استقراؤها، لنخرج منها أكثر استعدادًا للتعامل مع تحديات المستقبل ومستجداته، ولم تبخل أزمات العقد الماضي التي مرت علينا بمثل تلك الدروس، بدءًا من أزمة الرهن العقاري التي فجرها إفلاس بنك "ليمان برذرز" في 2008، مرورًا بأزمة الديون الأوروبية، ثم انهيار أسعار النفط في عام 2014، وصولًا إلى الأزمة الراهنة جراء تداعيات جائحة كورونا التي لا تشبهها أي من الأزمات الماضية عمقًا ولا تضاهيها حدةً وامتدادًا، فهي رغم كونها ناتجة عن أسباب غير اقتصادية، إلا أنها أدت إلى وقف الإنتاج وتراجع العرض وانحسار الطلب، مما أدخل الاقتصاد العالمي في حالة من الشلل الممتد، ودوامة أفضت إلى خسائر جمّة في الإنتاج والوظائف، ترافق ذلك مع تدهور أسعار النفط، الأمر الذي شكل تحديًا مزدوجًا للدول المنتجة للنفط.

وفي كل من تلك الأزمات تشكل البنوك المركزية الملاذ الذي تهرع إليه الحكومات لإنقاذ اقتصاداتها من قبضة الركود، فتلجأ تلك البنوك إلى سياسات نقدية تيسيرية غير نمطية، فتارة تضخ تريليونات الدولارات من السيولة لتحفيز الاقتصاد، وتارة تتبنى معدلات فائدة صفرية بل حتى سالبة لخلق بيئة اقتراض منخفض الكلفة، حتى آل الأمر إلى مستويات هائلة وغير مستدامة من الدين العالمي.

ولقد علمتنا تلكم الأزمات المتتاليات دروسًا كبرى في أهمية الحوكمة وإدارة المخاطر، ومنافع السياسات الحصيفة والإجراءات التحوطية إبان الرخاء، وحتمت علينا تبني نهج استباقي، يستشرف المستقبل، فيستبق بالحلول التحديات، ويبادر بالتدابير المخاطر، ويبذل أسباب الوقاية قبل الحاجة إلى العلاج.

ومبكرًا استوعب بنك الكويت المركزي هذه الدروس فترجمها إلى إجراءات عملية على أرض الواقع، ترسيخًا للاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد، بحيث تتمتع الكويت بنظام مالي يُعدّ من الأقوى والأكثر أمانًا واستقرارًا على مستوى المنطقة. وفي سبيل ذلك تبنى بنك الكويت المركزي نهجًا استباقيًا، فبادر إلى رسم سياسة نقدية حصيفة، وطبقها بحرفية عالية على حد وصف صندوق النقد الدولي، محققًا في ذلك الثوابت الثلاثة الأساسية لسياسته النقدية، عبر استقرار نسبي لسعر صرف العملة الوطنية أمام العملات العالمية وما تشهده أسعار صرفها من تقلبات، والمحافظة على أسعار الفائدة عند مستويات تعزز نموًا صحيًا للاقتصاد بقطاعاته المتنوعة، وترسخ جاذبية الدينار الكويتي كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية.

وعلى صعيد السياسات الرقابية عمد إلى تعزيز أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي في البلاد ضمن منظومة رقابية متكاملة، تطبق أدوات الرقابة الجزئية، وأدوات التحوط الكلي التي تستهدف الحد من المخاطر، عبر رفع جودة إدارتها في القطاع المصرفي، وتدعيم القواعد الرأسمالية وتكوين المخصصات الاحترازية، وتطبيق مجموعة معايير بازل المعروفة بحزمة إصلاحات بازل (3) حيث كان بنك الكويت المركزي من أوائل البنوك المركزية في العالم في تطبيق هذه الإصلاحات المتكاملة، التي تستهدف تعزيز متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك وتقوية أوضاعها، وتوطيد الاستقرار المالي.

كما عمل بنك الكويت المركزي على ترسيخ أسس الحوكمة الرشيدة، عبر بناء منظومة من السياسات والإجراءات تضبط القطاع المصرفي بأعلى معايير الحوكمة المطبقة عالميًا فأصدر "قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية" وحرص على تحديثها باستمرار فكان آخر تحديث أدخل عليها في سبتمبر 2019 بإدخال أعضاء مجالس الإدارة المستقلين ضمن تشكيل المجلس واللجان المنبثقة منه، بالإضافة إلى التأكيد على حوكمة الالتزام والأمن السيبراني، ورسم بموجب هذه المنظومة الدور المنوط بمجالس الإدارات والإدارات التنفيذية ومسؤوليات أفرادها، كما عزز معايير الإفصاح وشفافية الهياكل القانونية والتنظيمية للبنوك ومجموعاتها، ونظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والخارجي، مردفًا ذلك بقواعد وأسس لحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، التي تضيف إلى كل ما سبق متطلبات الرقابة الشرعية في العمل المصرفي الإسلامي.

وفي مواجهة انعدام اليقين، عمد بنك الكويت المركزي إلى إجراء اختبارات ضغط دورية، تمتحن قدرة النظام المصرفي على العمل في الظروف الضاغطة، وفق سيناريوهات متشددة، ليكشف بذلك عن أي نقاط ضعف قد تعاني منها البنوك في مواجهة الصدمات مستقبلًا فيسارع إلى تلافيها، ترسيخًا للاستقرار المالي في البلاد.

وقد آتى هذا النهج ثماره، إذ حصن البنوك الكويتية أمام الأزمات التي جاءت تترى، ومنح القطاع المصرفي المناعة في مواجهة جائحة كورونا وتداعياتها العميقة والممتدة، لتدخل هذه الأزمة من موقع قوة، فكان الجهاز المصرفي الكويتي في هذه الأزمة ظهيرًا داعمًا لجهود تحفيز الاقتصاد ومعالجة تداعيات الجائحة، ونجح في تخطي السنة الأولى من الأزمة بفضل ما أثمرته السياسات الرقابية التي طبقها بنك الكويت المركزي طيلة العشرية الماضية، مما جعل البنوك الكويتية تتمتع بمؤشرات سلامة مالية عالية تفوق المتطلبات والمعدلات العالمية، رغم تداعيات الجائحة.

وجراء تلك الجهود المتواصلة، دأبت تقارير كبريات المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني العالمية على الإشادة بسياسات بنك الكويت المركزي الحصيفة، منوهة بالدور الذي قام به البنك سواء على مستوى السياسة النقدية، واستقرار سعر صرف العملة الوطنية، أو على مستوى دوره الرقابي الذي حقق للقطاع المصرفي في البلاد مستويات عالية من مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في جودة الأصول وكفاية رأس المال والسيولة والربحية.

لكن نجاح هذه الجهود في مواجهة الأزمات الماضية لا يبيح لنا أن نغفل أحد أبرز دروس الجائحة، إذ تأتي الأزمات من خارج المنظومة المالية والاقتصادية كما تأتي من داخلها، ويمكن أن يكون منشؤها صحيًا أو تقنيًا أو غير ذلك، والتحدي الأكبر أمام البنوك المركزية والجهات الرقابية يكمن في الرصد المبكر لتلك المخاطر والاستعداد المسبق لها.

كما أن المستقبل لا تحدده الأزمات الماضية فحسب، بل تصوغه أيضًا الرؤى البعيدة والابتكارات الجديدة، لذا وجّه بنك الكويت المركزي أنظاره تلقاء مكامن فرص التقدم وآفاق التطور والتحديات الجديدة التي يتعين استباقها لقطف جناها واتقاء جناياتها، ولذلك يبذل البنك جهودا كبيرة على صعيد الدراسات والتواصل مع البنوك المركزية الكبرى والمؤسسات المالية الأبرز في العالم ويعقد المؤتمرات التي تجمع نخبة من قادة الصناعة المصرفية والتقنيات المالية في العالم، وذلك لتدارس آفاق المستقبل وصياغة التصورات للاستفادة من فرصه ومواجهة تحدياته، وقد قادت هذه الجهود إلى عديد من النتائج الإيجابية، ترجمها بنك الكويت المركزي في توجيهاته إلى البنوك الكويتية لصياغة استراتيجيات للمستقبل تقوم على مجموعة متكاملة من الأسس، تراعي بناء علاقة وثيقة القرب من العملاء لإدراك احتياجاتهم وتلبيتها، كما تراعي تطوير الخدمات والاستفادة من التقنيات الحديثة، ورفع كفاءة البنوك في تقديم خدماتها وتحقيق إنجازات أكبر بما لديها من موارد فضلًا عن تعزيز متانة البنوك من خلال توظيف التقنيات الحديثة لزيادة قدرتها على جمع البيانات وسرعة تحليلها وعمقه، مما يحقق قدرة أكبر على رصد المخاطر وإدارتها، ومن أهم أسس استراتيجيات البنوك تعزيز قدرتها على استقطاب المواهب الوطنية في المجالات المالية وكذلك في المجالات الإحصائية وعلم البيانات والذكاء الاصطناعي، ووجهها لإنشاء إدارات متخصصة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات المستقبلية وقيادة عمليات التحول الرقمي، وتعيين كفاءات وطنية مؤهلة لهذه الأدوار.

لكن بناء المستقبل يتطلب تطوير الكوادر الوطنية وتعزيز حضورها في القطاع المالي والمصرفي الكويتي، وهو ما يوليه به بنك الكويت المركزي عنايته من خلال مجموعة من الإجراءات على صعيد بناء المعرفة عبر قيادته لمبادرة "كفاءة" التي تقدم طيفا من البرامج التدريبية عالية المستوى ومنح الدراسات العليا في أعرق الجامعات العالمية، بهدف تكوين كفاءات وطنية عالية التأهيل، وتزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز متانة الاقتصاد الوطني في الكويت من خلال مده برأس المال البشري عالي التأهيل.

كما يحرص البنك على تمكين الطاقات الوطنية في القطاع المصرفي ليس على مستوى توطين الوظائف فحسب، بل كذلك على مستوى توطين القيادات في القطاع المصرفي.

بيد أن الدرس الأهم الذي تذكرنا به كل الأزمات، والذي يحضر عند التخطيط للمستقبل، هو الحاجة الملحة إلى منظومة شاملة وفعالة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية، والضرورة الماسة لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، وتعزيز دور القطاع الخاص شريكًا في هذا التنويع المأمول، مساهمًا في خلق فرص عمل تستوعب الطاقات الوطنية الشابة التي تتدفق سنويًا إلى سوق العمل، وتحسن الاستفادة منها وتنمية قدراتها وإتاحة المجال لها لتساهم في نهضة البلاد، وبناء الوطن. وقد حرص بنك الكويت المركزي على نحو متواصل وفي كل فرصة ومناسبة على التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات جادة في هذا الاتجاه، وقدم للحكومة مرئياته في هذا الشأن، داعيًا الحكومة والبرلمان إلى التعاون في سبيل الإصلاح المالي والاقتصادي والهيكلي لاستدامة الرفاه للجميع.

طليعة ثمار تطبيق الإستراتيجية الجديدة

الأرباح التشغيلية لـ «سنرجي القابضة» تتحول من الخسارة للربح خلال 2020

محمد السالم

صرح رئيس مجلس إدارة شركة سنرجي القابضة، علي الموسى، بأن الشركة قد أفصحت منذ بضعة أسابيع عن نتائجها المالية لعام 2020، مبيناً بأنها قد حققت نتائج إيجابية حيث زادت الإيرادات التشغيلية بنسبة 53%، مقارنة بالعام 2019، على الرغم من التحديات غير المسبوقة التي صاحبت تفشي فايروس كوفيد-19. كما تحولت الشركة خلالها إلى الربحية مبيناً بأن تلك النتائج قد جاءت ثمرة لجملة من الجهود التي بُذلت من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة، وترجمة للخطة الاستراتيجية التي بدأنا بتنفيذها في الربع الثاني من العام 2020، والتي حدّدت رؤية الشركة ومعالم خطتها التشغيلية والتنظيمية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية خلال السنوات الثلاث القادمة، استناداً الى دراسة مفصلة لإمكانيات الشركة المتاحة، وعوامل المنافسة والأسواق المستهدفة.

إنّ جهودنا تنصب حالياً وبشكل مركّز على السوق النفطي الكويتي، حيث أنهت إحدى شركاتنا التابعة وبكفاءة عالية منذ العام 2013 عقدين مع شركة نفط الكويت وباشرت عقدها الثالث منذ منتصف العام 2019 ولمدة خمس سنوات. وإننا إذ نثمن ونقدر الجهود التي تقوم بها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وخاصة شركة نفط الكويت في دعم الشركات الوطنية، فإننا نأمل أن نرى المزيد من الدعم والتشجيع وذلك بتوسيع دائرة الأعمال لصالح الشركات الوطنية وزيادة حصتها السوقية مقابل الشركات الأجنبية، حيث أن القوة الحقيقية تكمن في تنمية الكوادر الكويتية الفاعلة على أرض الواقع والتي تستطيع النهوض بالقطاع النفطي وتلبية احتياجاته. ونحن نفخر بأننا من أوائل الشركات التي أخذت على عاتقها مسئولية توفير البديل الوطني المضمون لتقديم الخدمات الفنية المتخصصة في مجال تعزيز انتاج الآبار النفطية وأداء المكامن، وبأن شركتنا من الشركات التي تعد على أصابع اليد الواحدة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في هذا المجال.

في ذات السياق أكد محمد السالم، نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للشركة، بأنه تم التعامل مع التحديات الكبيرة الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد - 19، من خلال سلسلة من الاجراءات والتدابير الاحترازية، التي تضمن السرعة والمرونة في التعامل وبشكل فعال مع المتغيرات الكثيرة وتوفير الحلول البديلة، والتي صبّت في اتجاهين رئيسيين تمثلا في كيفية حماية العاملين في مواقع التشغيل والحفاظ على سلامتهم أثناء تنفيذهم لالتزامات الشركة التعاقدية، وفي تحقيق نمو في الايرادات والأرباح من خلال إعادة هيكلة شركات المجموعة، بالتوازي مع سعي الشركة إلى زيادة مصادر الدخل من خلال تنويع سلة الخدمات والتوسع في القطاع التجاري وقطاع المقاولات عن طريق تقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المتميزة ذات القيمة المضافة للقطاع النفطي الكويتي، بالتعاون مع كبرى الشركات المتخصصة والمرموقة.

إننا نرى الآن طليعة نتاج تطبيق استراتيجيتنا الجديدة والتي نسعى بها – في نهاية المطاف – إلى تنمية حقوق مساهمي الشركة وتحقيق نمو مطرد في الايرادات والأرباح، حيث ترتكزالاستراتيجية على تعزيز الأداء المالي للشركة وشركاتها التابعة ، والتركيز على السوق الكويتي، وتنمية مصادر الدخل خلال الثلاث سنوات القادمة. وقد بدأت الإدارة التنفيذية بالفعل بتنفيذ الخطط العملية المصاحبة وتطبيق معظم المبادرات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في الوقت المحدد.

ولقد كان لانتقال المقر الرئيسي للشركة الأم إلى الأحمدي حيث تتواجد شركاتها التابعة في أواخر العام 2020 أكبر الأثر في تعزيز روح عمل الفريق الواحد والعمل المشترك لانجاز الخطط المرحلية والاستراتيجية، بالإضافة إلى المحافظة على التدفقات النقدية للمجموعة.

أما فيما يتعلق في نشاط الشركة خارج الكويت، فلقد قاد الإنخفاض الشديد في أسعار النفط في العام 2020 الشركات النفطية إلى تقليص لمصاريفها الرأسمالية والتشغيلية بشكل حاد، مما أثر سلباً على إيراداتنا من تلك العقود. وتنتهج الشركة حالياً أسلوباً جديداً مطوراً لإدارة المخاطر يرسم آلية اتخاذ القرار حيال أي مشروع مستقبلي.

وفي ختام تصريحه أكد بأن ادارة الشركة تنطلق وتعمل بحس وطني عال كمقاولين محليين، وتبنّي للمستقبل على قاعدة صلبة من السمعة الطيبة والخدمات المتميزة بهدف دعم القطاع النفطي الكويتي وتوفير البديل الوطني الآمن.

«أسواق المال» تدعو للمشاركة باستطلاع رأي حول «أحكام انقسام الشركات»

وجهت هيئة أسواق المال الكويتية دعوة إلى جميع المهتمين للاطلاع على مسودة القواعد المُقترحة بخصوص أحكام إنقسام الشركات المُرخص لها أو المُدرجة في بورصة الكويت.

ودعت الهيئة في بيان لها، أمس الثلاثاء، جميع المشاركين في الاستطلاع بإبداء مُقترحاتهم حول المسودة وإبداء الملاحظات والآراء عليها؛ وذلك في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 1 يوليو 2021.

وأوضحت أن الآراء والمقترحات سيتم تقديمها للهيئة من خلال زيادة الموقع الإلكتروني المُخصص لاستطلاع الرأي.

وقالت الهيئة إنها تسعى دوما لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وجهودها المستمرة المتمثلة في تطوير كفاءة البنية التشريعية لأسواق المال والاستثمار عن طريق مراجعة التشريعات القائمة وإجراء التحديثات اللازمة عليها.

وتابعت في البيان: قامت الهيئة بالعمل جاهدة على تطوير وتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، عن طريق وضع أحكام انقسام الشركات المرخص لها أو المدرجة في البورصة، والتي تنشأ بغرض استكمال إصدار اللوائح والضوابط المنظمة لأسواق المال اللازمة لتنفيذ أحكام قانون إنشاء الهيئة واللائحة التنفيذية ومتوافقاً مع البند رقم (6) من المادة (4) للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

وأفادت الهيئة أن "هذه الخطوة تأتي لتمكين سوق المال من امتلاك مقومات المنافسة إقليمياً من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخارجية وتوطين الاستثمارات المحلية وخلق فرص استثمارية مناسبة في ظل الحماية المناسبة للمتعاملين".